(١٠)

مناظر دامية !*

كان فكرى أباظة يسميها مناظر مؤذية لأن مستوى الذوق العام فى أيام، كان يقف بالتصرفات الخاطئة لمواطنيه عند مستوى الأذى، وكان هذا الرجل الطيب يتألم لها أشد الألم، ويصور لمن يقرأونه أن هذه هى أسوأ الأعمال التى يمكن أن يقع فيها مواطن محترم مثال ذلك: ورقة يلقى بها مواطن فى الطريق، أو رجل يتفوه بألفاظ نابية على مسامع الناس.

أما الآن فقد أصبحت أخطاء الناس جرائم فعلا، جرائم مؤلمة لامجرد مؤذية، والموظفون يستهينون بالناس إلى درجة لا تصدق حتى أصبح الإنسان لا يفكر فى اللجوء إلى الحكومة شاكيا من أى مخالفة أو خطأ.

وخذ الحكاية التالية التى جائتنى بالبريد، ولن أبلغك باسم صاحبها لكى أعفيه من مزيد من المتاعب، الحكاية أن صاحبنا المواطن هذا وجد أرض الشارع الذى يقطن فيه مغطاة بالمياه، ففكر فى أن ينقل الخبر إلى جهة رسمية لتداوى ذلك الموضوع، وبعد تفكير اتصل برقم ١٢٢ وهو رقم شرطة النجدة، وقد أنفق فى إبلاغ شرطة النجدة فوق العشر دقائق ثم جلس للغداء.

وعلى مائدة الغداء جاء رجل شرطة يستدعيه ليكلم حضرة الضابط هشام.. تحت، نهض الرجل وذهب إلى تحت، وفتحوا معه تحقيقا: أنت الذى اشتكيت من هذا الماء الذى يغطى أرض الشارع؟

- نعم، هو أنا..

- اسمك ؟ رقم بطاقتك؟ وظيفتك؟ عنوانك ؟ قل لنا بقى يا سيدى إيه الحكاية؟!

---

* نشرت هذه المقالة فى ١١ سبتمبر ١٩٨٨م .

– حكاية هناك إنها مسألة الماء الذى رأيته سيادتك، وهو كما رأيت ماء نظيف، ومعنى ذلك أنه صادر عن ماسورة مكسورة.

– وهذه هى كل الحكاية؟

– طيب أتفضل حضرتك.

والرجل الذى كانوا أخرجوه من بيته بالبيجاما اضطر إلى أن ينتظر على باب القسم حتى مر تاكسى وافق على إعادته إلى بيته، وعندما استقر فيه أقسم ألا يطلب معونة الحكومة فى شىء، وأنا أرى أنه على حق، وأظن بقية القراء على هذا النمط.

أليست هذه مناظر مؤلمة.

واقرأ الخبر التالى وقل لى إن كان يمكن أن يوصف إلا بأنه ماساة دامية بالنسبة لوطننا مصر.

ورجاء القراءة موجه إلى السيد مدير مطار القاهرة فهو المسئول الأول عن المطار وموظفيه وحسن سير العمل فيه.

التاريخ: يوم الأربعاء ١٠ أغسطس ١٩٨٨.

الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، وقد وصلت للحين طائرة شركة مصر القادمة من عمان وعليها ٣٥٠ مسافرا.

فى قاعة الاستقبال ثلاثة شبابيك لاستقبال المسافرين وتيسير إجراءات دخولهم البلاد.

ولكن واحدا فقط من الضباط جالس أمام شباكه وأمامه صف من ٣٥٠ مسافرا، وعند الشباكين الآخرين لايوجد أحد. وطال الأمر وخرج من الصفوف سائح ألمانى، وقال بالإنجليزية وبصوت عال ما معناه إننا نرجو أن تدبروا لنا موظفين آخرين، فنحن مسافرون، وكل منا يريد أن يخرج لمصالحه، وساد صمت، وبعد قليل دخل ضابط شرطة وصاح فى

المسافرين: ماذا تظنون: هل نحن خدمكم؟ لا تعجبكم معاملتنا؟ فلماذا تأتون إلى بلدنا؟ وبكل كبرياء سار إلى شباكه وجلس وانصرف إليه نفر من المسافرين. وبعد نحو نصف ساعة أتى ضابط آخر.

وأنا أسأل السيد مدير مطار القاهرة: هل يعجبك هذا الكلام؟

وإذا لم يعجبك فما هو الإجراء الذى تنوى أن تتخذه؟

إن هذا الضابط الشاب قد الحق بمصر ضررا شائنًا، لقد آذاها، والسائح الذى تعرض لهذه المعاملة لن يعود إلى مصر فيما أظن، وهو لن يتردد فى حكايتها لكل من يقابلهم للتدليل على سوء أدب المصريين وسوء معاملتهم للضيف وقصر نظرهم.

وأنا لا أنظر إليه نظرتى إلى حادث فردى، إنه مأساة قومية، كلنا نزل بنا الضرر نتيجة لرعونة شاب طائش، ومن يتصور حضرته نفسه؟ وفى خدمة من يعمل؟ أليس يخدم مصر أولا ونفسه ثانيا؟ إذن فلماذا هذه الرعونة؟ لماذا سوء الأدب؟

إننا هنا فى أكتوبر نرجو السيد مدير مطار القاهرة أن يبلغنا نتيجة تحقيقه وعقابه، لأننا فى هذا الوقت الذى نحارب فيه بتوسيع نطاق السياحة ليس لدينا وقت لمثل هذا الطائش.

أما مدير شركة مصر للطيران فكان الله فى عونه، فى صيف ١٩٧٩ قابلت مدير شركة الطيران الأمريكية بأن أمريكان فى مكتبه فى نيويورك لأنهم كانوا قد أضاعوا لى شنطة فى الطريق من باريس إلى نيويورك. وقد وجدوها وأعادوها لى، ولكن مدير الشركة أصر على أن يقابلنى ويعتذر لى، وكانت المقابلة جميلة جدا، وتصور أننى لم أر على مكتبه ورقة واحدة، كل الأوراق تنجز فى الحال، وعند خروجى قدمت لى سكرتيرته حقيبة ملابس (فارغة) من أفخر صنف هدية منه.

وطبعا نحن لا ننتظر من مدير شركة مصر للطيران مثل هذه المعاملة – وإلا قال الأبالسة إن مدير الشركة يهدى حقائب وهدايا لأصدقائه ومحاسيبه، ولكننى أرجو أن يحاول أن ينجز كل شىء فى الحال وأن يكون مكتبه مثل مكتب مدير شركة الطيران الأمريكية بان أمريكان.

وفى أهرام يوم (٢٩ أغسطس ١٩٨٨م) نقرأ المانشيت الرئيسى: مبارك يتابع مشروعات الخطة وإجراءات تشجيع الاستثمار وسياسة الأسعار. مجموعة عمل لدراسة كل مشروع من المشروعات المتعثرة، مساهمة شركات الأموال فى مشروعات إنتاجية للسوق المحلية والتصدير، زيادة دور القطاع الخاص فى استصلاح الأراضى، الاستمرار فى سياسة ترشيد استخدام المياه والكهرباء.

وكل ما يقول الرئيس مبارك حق، فهذا رجل صادق مخلص ووطنى عظيم، وهو لا يكف عن العمل يوما واحدا لأنه يأخذ الأمور مأخذ الجد، ولهذا فنحن جميعا نحبه.

ولكن جريدة الأخبار تنشر فى صباح ٢٣ أغسطس تحقيقا صحفيا عن المواطنين المصريين العاملين فى الخارج الذين أرادوا أن يعودوا إلى بلادهم ليشاركوا فى النهضة الكبرى فاشتروا أراضى واسعة غربى النوبارية، والحكومة قد وعدتهم بكل ما تيسر من التسهيلات: المرافق والمياه والكهرباء والبذور والتقاوى وما إلى ذلك.

وذهب المواطنون إلى الأرض وعملوا أقصى ما استطاعوا، ولكن موظفى الدولة لم يعملوا فى سبيلهم شيئا، بل كانت إجراءات موظفى الدولة معاكسة لمصالح المستثمرين، والشىء يعدون به اليوم ولا يتم بعد عام، هؤلاء الناس لا يحسون أبدا بالمسئولية، بل إن عندهم نوعا من الحسد للمصرى الناجح، وربما يكون هدف أحدهم خراب بيت المستثمر.

وكان المستثمرون قد اشتروا متر الأرض بخمسين جنيها. فباعوه بعشرين وأنقذوا ما تيسر لهم إنقاذه من أموالهم وعادوا إلى العمل فى الخارج.

وجريدة الأخبار جريدة قومية أى أنها لا تنشر شيئا لمجرد الإثارة والإساءة، بل لابد أن يكون هذا الشيء حقا فعلا. وبعد ذلك بيومين ٢٥ أغسطس زارنى واحد من هؤلاء المصريين، وحكى لى عن الأهوال التى قاساها من ألئك الموظفين، وأنا لن أنشر شيئا من هذه التفاصيل، ولكن القارئ يصدق المستثمر عندما يقول: وأخيرا أحسست أن هناك مؤامرة علينا، وأن أموالنا ضائعة ضائعة، أو لم يعد أمامى بد من التخلص من الأرض بالبيع بعد أن خسرت ٢٤ ألف جنيه.

وبمناسبة شركات توظيف الأموال.

ألا تريد صحافة الحكومة أن تدع الأمر للدولة؟

لقد شتمت شركات توظيف الأموال ما شاءت لها قلة الأدب. وتهجمنا دون حساب، ونسينا أنه لم يعد لنا الحق فى الاستمرار فى هذا الهجوم، لقد هجمت الحكومة وفعلت البدع ثم شمرت عن ذراعيها وفعلت الشيء الوحيد الذى تحسنه: سن القوانين، سنت قانونا وقالت إنه لا يخر نقطة ماء، ثم تبين بعد ذلك أنه يشر الماء من كل جانب.

والشركات قالت سمعا وطاعة. سنلتزم بهذا التشريع الذى وضعتموه، وبالفعل التزمت، مع أن هذا الالتزام ليس ضروريا، لأن السياسة التى سارت عليها إلى الآن هى تعبير عن سياسة مالية جديدة، سياسة لا تعرف النظام الأوروبى فى سياسة المال، وهو نظام قائم على الربا، والربا ليس من الإسلام بل ليس من الإنسانية، ولهذا حرمه الله سبحانه وتعالى، وقد بينت فى كتابى عن الربا أنه فعلا خراب الدنيا لأنه تجارة بالمال، والمال وسيلة لجلب المنافع. ولا يمكن أن يكون غاية فى ذاته، والإسلام يقرر: لا تكتنزوا المال وتتاجروا فيه بعضكم مع بعض، ويصبح الأمر احتكارا بين الأغنياء منكم. وإذا أنت ذهبت إلى سوق الأوراق المالية رأيت بعينى رأسك

قسوة التجارة بالمال، فهذه الورقة تمثل عشرة أسهم من شركة كذا وقيمتها مائة دولار، ولكنهم يبيعونها اليوم بمائتى دولار، وهم ينادون عليها كالمجانين فإذا لم يظهر مشترون كثيرون هبط السعر، ونفس الورقة بيعت بستين أو سبعين دولارا.

وهذا هو ما أنكره الإسلام، لأن المال فى الإسلام وسيلة لا غاية. وأنت لا تستطيع أن تكتنز المال فى بيتك أو حسابك فى البنك لكى تتاجر به وقت اللزوم. وقد أرادت شركات توظيف الأموال أن تنهج نهجا جديدا أو قل إسلاميا - كما ظننت - فى تثمير الأموال ونجحت من ناحية وأخطأ بعضها من ناحية أخرى. وكان ينبغى أن تعلن الحكومة بيانا بالأخطاء وتحذر الشركات منها. ولكنها وضعت القانون، ولا شك أن رجال الدولة بذلوا أقصى الجهد فى التفكير والتشريع، والقانون جيد ما فى ذلك شك. والشركات: سمعا وطاعة. وها هى ذى تجتهد اليوم فى تطويع نفسها..

والغريب أن أحدا لم يشك للدولة من سوء تصرف تلك الشركات، فقد كانت تصرف لعملائها الأرباح المتفق عليها فى الموعد، ولكنها ظهرت أحيانا بمظهر غير جاد. والقارئ ينبغى أن يلتمس لها العذر لأن التجربة - كما قلت لك - جديدة، وكل تجربة جديدة تتحمل الخطأ الكثير.

ونفس النظام المالى الأوروبى الربوى مر بأخطاء عدة. والدول نفسها لم تعرف أن مال الدولة ليس مال الحكومة وإنما هو مال الشعب، لأن مال الحكومة ليس مثمرا، والدولة لا تستطيع أن تكون تاجرا، وهذا الكلام قاله آدم سميث فى كتاب (ثروة الأمم)، ومن ذلك الحين اعتدل مسار المال فى الغرب، أما نحن فقصتنا مع المال كانت عوجاء خرقاء حتى الغزو الأوروبى. فقد كانت الدول تستولى على أموال الناس فافتقرت الحكومات وافتقرت الشعوب، ولجأت الحكومات إلى الاستدانة، والديون كانت مدخلا من مداخل الاستعمار.

المهم أن الشركات تحاول الآن أن تلتزم، تحاول أن تعدل سياستها. ولكن صحافة الحكومة لا تتوقف عن الإهانة والاتهام، بالأمس فقط كتبت روز اليوسف كلاما بذئا لا يجوز.

ليه ؟ ليه ياناس؟ هؤلاء ناس يحاولون أن يسيروا مع قانون الدولة فلماذا لا تدعونهم يحاولون؟ هذا عيب والله، ورجائى إلى صحافة الحكومة أن تلتزم بالذوق وروح المواطنة، دعوا الناس يجربوا إنهم على الأقل حاولوا، أما أنتم فماذا فعلتم؟

وفى ص ٧ من جريدة الأهرام الصادرة فى ٢٨ أغسطس أقرأ الخبر التالى تحت عنوان مؤهلا ثقافية: (أعمل منذ فترة بالتربية والتعليم مدرسا وأحمل قدرا لا بأس به من الثقافة وأنا - كأى مدرس - أقوم بممارسة الدروس الخصوصية، وفى العام الماضى قمت بتدريس مادتى لإحدى الطالبات. وأقسم لك يا سيدى أن مخها مغلق بمادة لم تكتشف بعد، فهى بحق لا تدرى شيئا عن أقرب الأشياء إليها. أما نفسها فهى بليدة متخلفة تماما. ولو جاملناها لقلنا إنها سطحية. أما عن سلوكها تعليميا فهى جاهلة تماما بحروف اللغة العربية. وخطها لا يتعدى رسومات ونقوشا على أحد جدران حائط بدائى. وخلاصة القول أن مستواها التعليمى لا يتعدى الصف الثانى من المرحلة الابتدائية مع العلم بأنها طالبة حصلت على دبلوم.

وقد فوجئت تماما عندما علمت منها أنها قد عينت بالتليفون. وتقوم بإعداد أحد البرامج الثقافية. وقد شاهدت اسمها فعلا فى مقدمة أحد البرامج. وبرنامج آخر. وربما ثالث. فكيف نتساءل بعد ذلك عن تأخر أو انهيار المستوى الثقافى.

(الإمضاء: مجرد مواطن)

وهذا الخبر إذا صدق كان قمة من قمم المآسى القومية. ولكنى أتريث فى الحكم عليه منتظرا تعليق التليفزيون، فعهدى بالتليفزيون أنه يقدر المسئولية.

□□□

والحكاية التالية آلتنى جدا.

كنت فى زيارة مستشفى للعظام فى الإسكندرية. والمستشفى فى ذاته آية فى النظافة والنظام وارتفاع المستوى، والأطباء - من كبيرهم إلى صغيرهم - أساتذة فى فنهم، والعمليات التى يقومون بها لا يمكن أن يعمل أحسن منها فى أى مستشفى فى الدنيا. ومن حسن الحظ أن نقرأ أن نفرا من أهل الخير فى الإسكندرية افرغوا أموالهم على المستشفى. ولم يدعوا شيئا ينقصه.

وأجد مواطنا جلفا بيده طفل يقول بصوت عال:

- ماذا فعلنا لكم حتى تصروا على عمل العملية فى مستشفاكم مع أن الدولة أمرت بأن أسافر مع ابنى إلى ألمانيا لإجراء العملية له.

وقالوا له :

ولماذا تصر أنت على أن تعمل العملية فى ألمانيا؟

- محافظة على صحة ابنى، وقد وافقت الدولة على ذلك، فتجيئون أنتم وتحرمون ابنى من فرصة العمر.

- الدولة لم تكن تعرف بمستوى هذا المستشفى، فلما عرفت وزارة الصحة بذلك عدلت إلى العلاج فى مصر.

- وأنا لن أعمل العملية لابنى إلا فى ألمانيا.

وقلت له: أسمع يا سيدى ، هؤلاء من أعاظم أطباء العظام فى الدنيا. والعملية على أيديهم ستنجح أكثر من نجاحها فى ألمانيا.

– لن تجرى العملية لابنى إلا فى ألمانيا، وإذا تأخرتم فسوف أرفع قضية.

قلت له: وما سر هذا الإصرار على العلاج فى ألمانيا؟

– هذا حقى وحق ابنى.

– غلط. هذا يا سيدى ليس حقك ولا حق ابنك. والقضية لن تعطيك شيئا، وأنا أنصحك أن تبادر بعمل العملية لابنك هنا.

وقال الرجل بكل وقاحة: ومالا أنت يا حضرة ؟ هل هو ابنك؟

– أجل هو ابنى. كل أولاد مصر أبنائى.

وقال مدير المستشفى:

– يا فلان، دعه وما يريد. خذ يا سيدى وامض على بركة الله.

وأخذ الرجل بذراع ابنه وقال: طبعا آخذه.. أترك ابنى يقع فى النار؟

ومضى بابنه منتفخ الأوداج، وقلت لصاحبي الطبيب:

– سيعود بابنه .

– وأنا لن أقبله.

– بل تقبلونه.. ما ذنب الغلام نعاقبه بغباء أبيه؟

وعاد. وأجريت العملية لابنه ونجحت. والأب لم يقل كلمة شكر واحدة..